2023

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

التقرير السنوي

JLAC

للإتصال بنا

مكتب رام الله
عمارة الميلينيوم، الطابق الثالث
شارع كمال ناصر، المصايف

هاتف: 7981 298 2 970+
فاكس: 2987982 2 970+

www.jlac.ps
Jerusalem Legal Aid and Human Rights Center
@jlac1974
@jlac.ps
@jlac.ps

تبرع الآن

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

Jerusalem Legal Aid and Human Rights Center

التقرير السنوي 2023

قائمة المحتويات

رسالة من رئيس مجلس الادارة والمدير العام	4
خلق بيئة قسرية لتهجير الفلسطينيين	8
الحق في الحياة وارهاب المستوطنون	9
الاعتقالات	10
عام أسود على الصحفيين الفلسطينيين	11
التوسع الاستيطاني	12
حرية الحركة	13
تسجيل رقم قياسي في الهدم	14
تدمير البنية التحتية	16
سلفيت في دائرة الاستهداف	17
القدس المحتلة	18
الوضع الداخلي الفلسطيني	20
عام تاريخي في الحاجة الى التدخلات القانونية	21
جدول القضايا	22
الوصول الى الجمهور والمناصرة	24
حملة استرداد جثامين الشهداء	25
التقرير المالي	26

نبشر بالأمل من تحت الركام

لا نبالغ اذا قلنا أن أحداث السابع من أكتوبر وما تلاها كان لها مفعول الزلزال، ليس فقط في حجم الدمار الذي تلاها، بل في العديد من القناعات والمعتقدات التي تزعزعت، ودفنت تحت الردم ليس فقط أشلاء الأطفال والرضع والبالغين من الجنسين وحسب، بل مفاهيم وتوقعات، وتكشفت مظاهر كثيرة من العنصرية والاصطفافات وطفت على السطح الجذور الكولونيالية لعديد الدول التي ساندت أو سكتت على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

عادت للظهور مظاهر الاسلاموفوبيا وبعض مظاهر معاداة السامية وبدأ يظهر نوع جديد من العنصرية المناهضة للفلسطينيين لدى بعض الدول الغربية الكبرى، التي كشفت زيف النفاق في القيم والمبادئ التي تنادي بها.

تعرض القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، ومنظومة الحقوق التي تبلورت بعد ويلات الحرب العالمية الثانية، للانتكاس، بسبب إخفاقها في منع جرائم الحرب، وبسبب انحياز العديد من القوى العظمى وتكريس نفوذها ومواردها العسكرية والسياسية والاقتصادية لدعم الجرائم وحماية المجرمين.

وبالمقابل انفجرت احتجاجات شعبية واسعة في العديد من الدول، رغم جهود دول عديدة تدعي أنها تنادي بقيم الحرية والعدالة وحقوق الانسان لقمع تلك الاحتجاجات وسن قوانين مقيدة للحريات، ومنها حرية التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير، حين يتعلق الأمر بالتضامن مع الشعب الفلسطيني.

جرى ويجري تسييس المساعدات الإنسانية، وتم تعريض المؤسسات الأهلية، وخاصة الفلسطينية أو المتعاطفة مع فلسطين والفلسطينيين، لضغوط سياسية وتمويلية وصلت حد الرقابة اللصيقة لأي بيان تنشره أو تنضم اليه، ومحاولة فرض استخدام عبارات معينة ومنع استخدام بعض المصطلحات، دون النظر لأي أساس أو نص قانوني في القانون الدولي.

تلك الدول تتغاضى عن الطبيعة العنصرية للائتلاف الحاكم في دولة الاحتلال، وكومة الذخيرة من التصريحات والممارسات العنصرية والإصرار على التنكر لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، حتى أن دولة أوروبية كبيرة اكتفت بالتعليق على دعوات الوزير الإسرائيلي العنصري سموتريتش لتهجير أكثر من 90 بالمئة من سكان قطاع غزة الى خارج فلسطين، بأنها تصريحات "غير مفيدة" ولم تقل بأنها دعوة للتهجير القسري الذي هو جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

وكشفت الأحداث عمق العنصرية المتغلغلة في المجتمع الإسرائيلي ومدى تغلغل المستوطنين في مستويات مختلفة في جيش الاحتلال، بحيث باتت كل جريمة ضد الفلسطينيين مباحة ومسموحا بها، رأينا كم هم ساسة الاحتلال عنصريين، وذلك لا يقتصر على وزراء ونواب الائتلاف الحاكم، بل الغالبية الساحقة من الطيف السياسي ووسائل الاعلام وحتى الشارع، اذ لاحظنا استدعاء الذخيرة من اسفار التوراة وبعض المذابح التاريخية التي ارتكبت ضد أهل هذه البلاد منذ عهد الكنعانيين والدعوة لتكرارها.

كل ذلك ونحن والعالم نشهد على الهواء مباشرة، وفي الوقت الحقيقي، كم الجرائم التي ترتكب في قطاع غزة، ليس فقط خرق مبدأ عدم التمييز، بل استهداف المدنيين والمنشآت المدنية والمستشفيات المحرم الاقتراب منها، وعمال الإنقاذ والدفاع المدني والصحفيين والمسعفين وسيارات الإسعاف، وعمال الإغاثة الإنسانية، ومنشآت المياه والصرف الصحي ومحطات التكرير ومراكز الايواء.

ألقي على قطاع غزة الضيق ومحدود المساحة كم من الذخائر والمتفجرات يتجاوز ضعفي القدرة التفجيرية للقنبلة التي ألقيت على هيروشيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. لم تبق جريمة حرب الا وارتكبت، ومع ذلك فان هناك دولا تصوت في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ضد وقف العدوان، أو تمتنع عن التصويت، وتواصل التبادل العسكري والاقتصادي والدعم السياسي لمجرمي الحرب. لعبت بعض وسائل الاعلام الرسمية في دول العدوان والمتواطئين معها دورا مشبوها في محاولة نزع إنسانية الشعب الفلسطيني وترديد أكاذيب البروبوغاندا الإسرائيلية حتى بعد افتضاح الفبركة والكذب. فقدت أغلبية الشعب الفلسطيني الثقة بمنظومة حقوق الانسان وما يسمى النظام العالمي، وتنظر بتشكك حتى لتلاعب بعض الهيئات الأممية ومنها محكمة جرائم الحرب، ولم تعد تصدق الأكاذيب التي تروجها بعض الدول الغربية الكبرى حول سيادة القانون وحقوق الانسان.

ننهي عامنا هذا المثقل بالحزن والإحباط والقهر والغضب ولا نرى بوادر إيجابية لردع العدوان.

يريدون اقناعنا أن التاريخ بدأ **يوم 7 أكتوبر**

لا يا سادة، كان عام 2023 العام الأكثر عنفا ودموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العشرين سنة الأخيرة، حتى قبل السابع من أكتوبر، ولم يقتصر على قطاع غزة. فمنذ استلام الائتلاف الحاكم الأكثر تطرفا في تاريخ الاحتلال سدة الحكم، وهم يمارسون سياسات وممارسات ترقى الى التطهير العرقي، فعدد من قتلوهم من الفلسطينيين وعدد ونطاق جرائم إرهاب المستوطنين غير مسبوق خلال 76 عاما من القهر والقمع.

ندخل العام الجديد دون أن نرى في الأفق بصيص أمل لمسار يوصلنا الى شاطئ الحرية والعدل والأمان.

هناك أجواء مشبعة بالاستقطاب والكراهية والتطرف، تقع على عاتقنا أعباء متزايدة، ولكن مصادرنا تشح بسبب الضغوط القانونية والمالية والسياسية التي نواجهها لاسكات صوتنا، لا ندري أين نسير، لكن ما نحن موقنون به هو أن شمس الحرية لا بد وأن تشرق، نراهن على تمسك شعبنا بحقوقه وبقائه ورفضه مخططات التهجير والتطهير، فعددنا بين النهر والبحر يزيد عن 7 ملايين وربع، لا يستطيع أحد افناءنا أو اخضاعنا مهما قست التضحيات. وعلينا واجب أن نواصل التمسك بحكم القانون وأن ننادي بقيم الحرية والتحرر والعدالة.

نشكر كل من دعم ويدعم طريقنا وخياراتنا ونقدر ثقة من يولوننا ثقة كبيرة، لن نخذلهم ولن نخذل شعبنا وأصدقائه.

أمين عنابي
رئيس مجلس الإدارة

عصام العاروري
المدير العام

من نحن

تأسس مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان في العام 1974 من قبل لجنة الصداقة الامريكية (كويكرز)، ومنذ ذلك الحين والمركز ملتزم بحماية حقوق الانسان الفلسطيني. حيث ركز المركز وعلى مدار السنوات تدخلاته لمعالجة القضايا الاكثر الحاحا تبعا للاحتياجات في كل مرحلة، مع التركيز حاليا على حماية التجمعات الفلسطينية المهمشة في القدس الشرقية والمناطق المصنفة "ج"، بضمان حقهم في السكن والمعيشة، وحماية سبل عيشهم. ويقدم المركز "لاصحاب الحقوق" المساعدة القانونية المجانية، وينفذ انشطة لرفع الوعي وبناء القدرات، كما وينفذ مبادرات المناصرة المحلية والدولية لوضع "المكلفين بالواجبات" عند واجباتهم والتزاماتهم تبعا للقوانين الفلسطينية والدولية.

الرسالة

مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن السلطة التي تقوم بها، وذلك من خلال تسهيل الوصول إلى النظم القانونية المتاحة، الضغط والمناصرة، حشد الجهود الاجتماعية، والمهنية العالية.

الرؤية

مجتمع فلسطيني حر ومستقل يقوم على مبادئ العدالة، وتقدير كرامة الإنسان واحترامها.

مجالات عمل المركز

خلق بيئة قسرية لتهجير الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة

شهدت الضفة الغربية، وذلك يشمل القدس الشرقية المحتلة، ودون فرق كبير بين مناطق أ، ب، أو ج، وعلى امتداد عام 2023 أوضاعا غير مسبوقة في صعوبتها، نتجت عن تصعيد سياسات الضم والتوسع التي تعبر عن برنامج الائتلاف الحاكم الأكثر تطرفا وعنصرية في تاريخ الاحتلال منذ مطلع السنة الجديدة، حيث بات الاستيطان الاستعماري هو الدافع لكل ما تقوم به أجهزة الاحتلال، وشمل ذلك كافة مناحي الحياة، بحيث تشتمل سياسات الاحتلال على إجراءات تصنف في خانة التهجير القسري، يقوم بها جيش الاحتلال وميليشيات المستوطنين، وأخرى ترتبط بخلق بيئة قسرية ناتجة عن تشديد الإجراءات العسكرية بحيث تشمل مختلف جوانب الحياة، بما فيها الخنق الاقتصادي الذي لم تنج منه حتى السلطة الوطنية الفلسطينية، بسبب الزيادة الكبيرة في الخصميات التي تقوم بها وزارة مالية الاحتلال من عائدات الضرائب الفلسطينية، **وشمل ذلك مصادرات جديدة وجرائم هدم وتهجير مباشر وإرهاب مستوطنين وشق طرق استعمارية وإقامة مزيد من البؤر الاستعمارية وتقييد حرية الحركة.**

معدل الهدم في الضفة الغربية والقدس الشرقية كل ثلاث سنوات

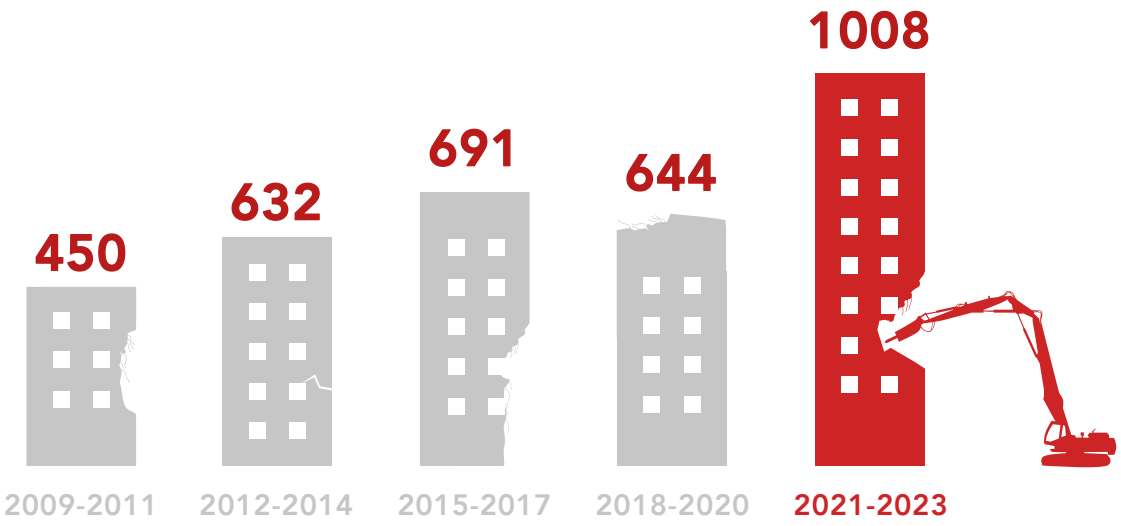

الحق في الحياة
وإرهاب المستوطنين

منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر وحتى نهاية العام، استشهد 262 فلسطينيا في الضفة الغربية، من ضمنهم 67 طفلا. حيث استشهد 9 فلسطينيين (من بينهم طفل واحد) على يد المستوطنين، فيما يتحمل الجيش الاسرائيلي مسؤولية استشهاد الباقين. ويمثل هذا العدد أكثر من نصف إجمالي عدد الفلسطينيين الذين استشهدوا في الضفة الغربية خلال العام 2023، والبالغ عددهم 499 شهيدا، بحسب احصائيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية -اوتشا. كما وأفادت تقارير صادرة عن اوتشا إصابة 12,526 فلسطينيًا، من بينهم 1,713 طفلاً و223 امرأة. ومن بين هذه الإصابات، 358 إصابة ناجمة عن عنف المستوطنين. وقد وصل عنف المستوطنين إلى مستوى قياسي بمتوسط ثلاث اعتداءات يومية على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023. الا ان الاوضاع تفاقمت وأضحت مثيرة للقلق بعد السابع من تشرين الأول (أكتوبر)، حيث تصاعدت الاعتداءات لتصل الى سبع اعتداءات يوميًا.

هذا ووثق مكتب تنسيق الشؤون الانسانية-اوتشا 351 اعتداءا للمستوطنين على الفلسطينيين، شملت 81 حادثة اعتداء جسدي و270 حادثة اضرار بالممتلكات. ونتوقع تفاقم الوضع بشكل اكبر بسبب الجهود التي يبذلها وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتامار بن جفير، بتوزيع 10,000 سلاح ناري ومعدات قتالية (مثل السترات الواقية والخوذات وما إلى ذلك) على المستوطنين المدنيين الإسرائيليين ومعظمهم في الضفة الغربية.

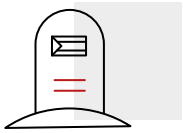

499

شهيد في الضفة الغربية

12,526

إصابة

351

اعتداءاً للمستوطنين

الاعتقالات

7800
اسير في السجون الاسرائيلية

84
منهم أسيرة

7
أسرى شهداء

أدت حملات الاعتقال واسعة النطاق، التي طالت مختلف مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية، إلى اعتقال اكثر من 4685 فلسطينيا ليصل إجمالي عدد الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 7800 أسير مع نهاية العام. وقد ارتفع عدد حالات الاعتقال الإداري إلى ما يقارب 2500 حالة، طالت نشطاء وصحفيين وسجناء محررين.

هذا ويتعامل جيش الإحتلال مع المعتقلين اثناء اعتقالهم بوحشية استخدم خلالها اساليب تعذيب جسدية ونفسية، كالضرب والإهانة وتدمير الممتلكات. وهو ما ابلغ عنه عمال غزة، الذين تم اعتقالهم بعد العدوان، عن تعرضهم للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية. اما داخل السجون فالوضع ليس بأفضل حال، حيث يعيش الاسرى، ظروفاً قاسية تمثلت بالاعتداء الجسدي، والإهمال الطبي المتعمد، والإجراءات العقابية المختلفة والتي ادت حتى نهاية العام الى استشهاد 7 أسرى قتلوا تحت التعذيب. وتواجه الاسيرات الفلسطينيات كذلك، والبالغ عددهن نحو 84 اسيرة، ظروفا قاسية تتمثل في الاعتداءات والاكتظاظ والظروف المعيشية غير الملائمة. لا تقتصر هذه الاعتقالات على النساء والرجال بل تطال الأطفال الفلسطينيين ايضا.

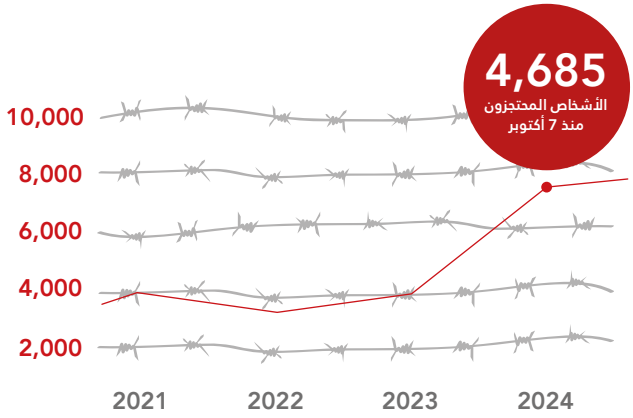

ولاحظنا في الفترة الاخيرة اتباع جيش الإحتلال لسياسة مثيرة للقلق تتمثل في احتجاز أفراد من الأسرة للضغط على الفلسطينين وحملهم على تسليم انفسهم للجيش.

كما وتضييق سلطات الاحتلال الخناق على المعتقلين، من خلال التعديلات القانونية التي تجريها، بما في ذلك تمديد فترات الاعتقال، وتقييد التواصل مع المحامين، في انتهاك واضح للمعايير والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تصل حد ارتكاب جرائم الاختفاء القسري.

عام أسود على الصحفيين الفلسطينيين

أدى العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة الى قتل 106 صحفياً ومدوناً وناشطاً على وسائل التواصل الاجتماعي، حسب مصادر وزارة الصحة الفلسطينية. فيما تفيد مصادر اللجنة الدولية لحماية الصحفيين الى مقتل 77 صحفيا في قطاع غزة، خلال أقل من 3 أشهر، وهي الحصيلة الاكثر دموية في كل الحروب التي وقعت خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين. وللمقارنة فان أكثر الحروب دموية في القرن العشرين كانت الحرب العالمية الثانية، التي امتدت على مدار 6 سنوات وقتل خلالها ما يقارب ال 60 مليونا شخصا، من بينهم 69 صحفيا. في حين أدت الحرب الأميركية في فيتنام الى قتل 63 صحفيا خلال 20 عاما من الصراع.

106

صحفي قتلوا في غزة

77 اعلنت عنهم اللجنة الدولية لحماية الصحفيين

التوسع الاستيطاني

تهدف إجراءات التهجير القسري التي تمارسها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة الى السيطرة على مساحة اكبر من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويتم ذلك من خلال التوسع الاستيطاني المحموم في هذه المناطق. وتعكس ذلك البيانات المنشورة والتي تكشف مدى التوسع الاستيطاني الذي شهده العام 2023. وبحسب البيانات التي كشف عنها معهد الأبحاث التطبيقية في القدس (أريج)، فقد تم الإعلان عن ما مجموعه 58 خطة توسع استيطاني جديدة في القدس الشرقية منذ بداية العام 2023. وتشمل هذه الخطط بناء 5,760 وحدة سكنية جديدة، على مساحة تقدر ب 3,470 دونما . كما وشهد ذات العام الإعلان عن 152 خطة استيطانية جديدة لتوسيع المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، ببناء 21,988 منشأة جديدة تضم مبان سكنية ومنشات صناعية وطرق التفافية وحدائق عامة، موزعة على 8,657 دونمًا من الأراضي الفلسطينية. البناء المكثف خلال فترات الحرب والعمليات العسكرية هو أمر طبيعي للمستوطنين الإسرائيليين، الامر الذي شهدناه خلال عملية "حارس الأسوار" في ايار 2021، حين تم إقامة مستوطنة إيفياتار على أراضي قريتي يتما وبيتا.وقد لوحظ خلال اول ستة أسابيع منذ السابع من أكتوبر وحده، زيادة غير مسبوقة في البناء غير القانوني من قبل المستوطنين في جميع أنحاء الضفة الغربية، حيث تم بناء أربع مستوطنات جديدة وتسع طرق استيطانية غير مرخصة تمتد على مسافات تتجاوز في بعض الحالات مئات الأمتار وفي بعض الحالات عدة كيلومترات. هذا وتم انشاء احدى هذه الطرق داخل محمية طبيعية معلنة، وهو الامر الذي تمنع السلطات الاسرائيلية البناء فيه بشكل قطعي كون الارض مصنفة على انها اراض خضراء. وغالباً ما تقع هذه الطرق على أراض فلسطينية خاصة، وتعتبر هذه الطرق وسيلة استراتيجية لتسهيل الاستيلاء على مساحات اكبر من الأراضي.

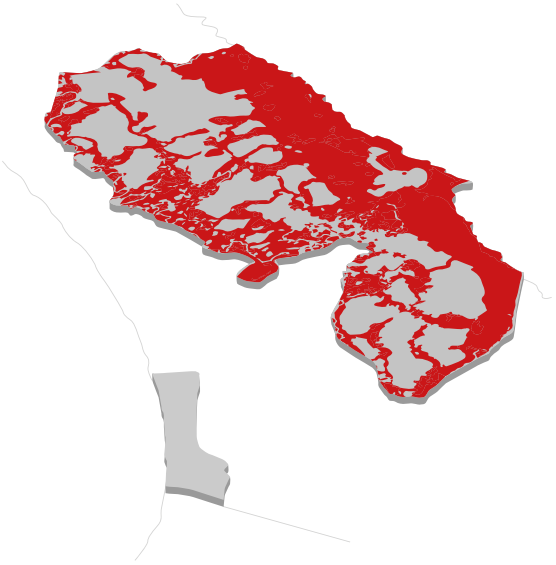

	القدس الشرقية	مناطق مصنفة ج
خطة استيطانية جديدة	58	152
وحدة استيطانية جديدة	5,760	21,988
دونم استولى عليه الاحتلال لصالح التوسع الاستيطاني	3,470	8,657

حرية الحركة

استمرت سلطات الاحتلال في فرض قيود كبيرة على حركة الفلسطينيين، بحيث تتعامل مع حرية الحركة كامتياز يمكن لها أن تمنحه أو تحجبه، وبدا ذلك أكثر وضحا بعد أحداث السابع من أكتوبر، حيث تمت إضافة 49 حاجزا جديدا وتغيير وظائف او تفعيل 100 حاجز آخر، ليرتفع عدد الحواجز الى 649 حاجزا ومانعا وعائقا للحركة، حسب توثيق مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية التابع للأمم المتحدة حتى تاريخ 15 كانون الأول/ ديسمبر.

وألغت سلطات الاحتلال تقريبا كافة تصاريح الحركة، حتى الاستثناءات القائمة على فئات عمرية معينة، وقلصت أيام وساعات عمل جسر الكرامة/ الملك حسين الوحيد الذي يربط الضفة الغربية بالعالم الخارجي، ومنعت أي مواطن من السفر عبر مطار اللد، حتى من حملة الإقامة المؤقتة في القدس المحتلة، مما اضطر عائلات بأكملها الى السفر بصورة منفصلة بين الزوج والزوجة والأولاد، حسب نوع ولون هوية كل منهم/ن، ونوع التصريح/الإقامة الذي يحمله/تحمله.

وتم بعد السابع من أكتوبر تعطيل نظام البوابات الزراعية على امتداد جدار الفصل والتوسع، وتزامن ذلك مع موسم الزيتون الذي ترافق مع عنف استعماري من ميليشيات المستوطنين، وحرمان قرابة 20% من مزارعي شمال الضفة الغربية من قطف زيتونهم، وتعرض عدد كبير منهم لهجمات تشبه سلوك قطاع الطرق عند توجههم الى حقول زيتون قريبة من المستعمرات، وفي بعض الحالات على مسافة عدة كيلومترات هوائية.

أرقام قياسية في هدم المساكن والمرافق الحياتية

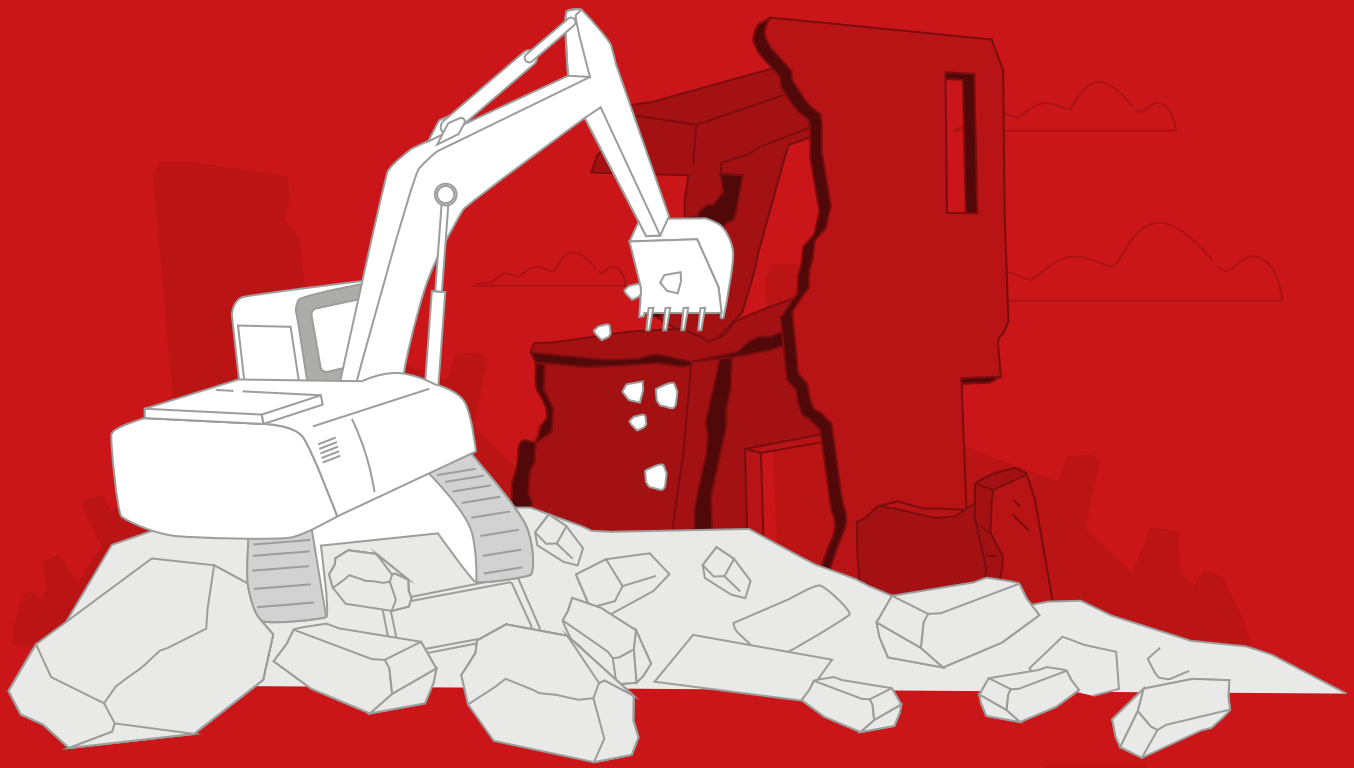

1,119
منزل ومنشأة تم هدمها

2,210
مواطن تم تشريده

44,000+
شخص تأثر من الهدم

سجل عام 2023 رقما قياسيا جديدا في عدد من جرائم الهدم والتهجير، حيث تم هدم 1119 منزلا ومنشأة، في القدس الشرقية والمنطقة المصنفة ج، أدت الى تشريد 2210 مواطنين، فيما تركت أثرا على قرابة 44 الف مواطن، علما بأن أكبر عدد من جرائم الهدم خلال عام واحد منذ توقيع اتفاق أوسلو كان عام 2016، ووصل في حينه 1094، وتشريد1593 مواطنا، يليه عام 2022 ب 952 جريمة هدم و 1031 مهجرا.

وهذا الرقم لا يشمل عدة آلاف ينتمون ل 15 تجمعا بدويا ورعويا جرى ترحيلهم قسرا كنتيجة مباشرة لارهاب المستوطنين منذ 7 أكتوبر.

سيكون عام 2024 عاما أسوداً آخر في التهجير، حيث تفيد معطيات هيئة مواجهة الجدار والاستيطان أن سلطات الاحتلال أصدرت 1333 اخطار هدم خلال عام 2023 وضيقت فرص المتابعة القانونية لها، وقامت بتفعيل وتحريك ملفات هدم مجمدة من سنوات سابقة.

يأتي ذلك كله في سياق تطرف غير مسبوق في حكومة الاحتلال التي أصبحت حكومة المستوطنين بتولي العنصري سموتريتش أكثر الملفات حساسية وتأثيرا على الفلسطينيين.

أمام هذا الوضع تبنى المركز 489 قضية جديدة تتعلق بالمساكن ومصادر المعيشة في القدس المحتلة والمنطقة المصنفة ج، فضلا عن متابعة 3309 ملفات هدم وتهجير قسري في مراحل مختلفة من التقاضي، شملت تقديم 48 التماسا للمحكمتين المركزية والعليا الاسرائيليتين، في عشرات الملفات، وهذا أيضا رقم قياسي جديد في تاريخ المركز.

489

قضية تبناها المركز

3,309

ملف تابعه المركز

48

التماسا رفعه المركز امام المحاكم

تدمير البنية التحتية وبخاصة في مخيمات اللاجئين

بتنا نشهد تصاعدًا مقلقًا في تكرار وشدة الاقتحامات التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي في المدن ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية منذ السابع من اكتوبر. حيث تقوم بنشر الآليات الثقيلة والجرافات والمركبات العسكرية التي تحدث دمارا واسعا في البنية التحتية تمتد على نطاق اوسع بكثير من كونها أضراراً جانبية للاقتحامات، حيث تتضمن هجمات متعمدة على البنية التحتية والحيوية في هذه المناطق، لتشمل تدميراً متعمداً وغير مبرر للمنازل والمساجد وشبكات المياه وخطوط الكهرباء والمركبات والطرق. وقد لاحظنا أن مخيمات اللاجئين أصبحت هدفًا رئيسيًا، مع التركيز على تلك الواقعة في شمال الضفة الغربية، مثل مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، على اعتبار انها مراكز للمقاومة. حيث يكشف الاستهداف الممنهج لجوانب الحياة اليومية والأساسية في هذه المخيمات عن نية صريحة لدى السلطات الاسرائيلية بتكبيد الفلسطينيين خسائر فادحة وغير مبررة، من خلال التدمير الواسع للممتلكات والبنى التحتية دون اية ضرورة عسكرية تستوجب ذلك. اما ما يثير المخاوف من وراء هذا التدمير الواسع المتعمد للبنى التحتية في المخيمات فهو وجود خطة مبيته تهدف الى جعل الحياة في المخيمات اكثر صعوبة او شبه مستحيلة وبالتالي تفكيكها وازالتها في نهاية المطاف.

سلفيت في دائرة الاستهداف

كانت لمحافظة سلفيت حصة الأسد من إخطارات الهدم خلال عام 2023 ، حيث تعرضت لهجمة شرسة تعد هي الأسوأ منذ ثلاثة أعوام، سواء من قبل الإدارة المدنية او من خلال ارهاب المستوطنين. تبنى المركز 229 اخطارا في محافظة سلفيت اكثرها تعود لبلدتي دبر بلوط وقراوة بني حسان. إضافة الى 13 قضية مصادرة معدات، و3 قضايا مصلحة عامة و3 اعتداءات مستوطنين).

تبنى المركز:

229
إخطار هدم

13
قضية مصادرة معدات

3
قضايا إعتداءات مستوطنين

3
قضايا مصلحة عامة

القدس المحتلة

استمرت سياسة التطهير العرقي والانتهاكات في مدينة القدس، كباقي المناطق الفلسطينية من خلال إجراءات عقابية قامت بها سلطات الاحتلال، من هدم منازل، وسحب هويّات، والاعتقالات، وقمع الحريّات، ومنع دخول الفلسطينيين إلى مدينة القدس.

فعدا وقوع 41 شهيداً في مدينة القدس، عملت سلطات الاحتلال خلال سنة 2023 على هدم 229 مُنشأة، منها 138 منزلاً، مما أدّى إلى تشريد 633 مواطناً، وأصبحوا من دون مأوى (منهم 325 طفلاً).

إذا ما قارنّا عمليات الهدم التي تمت عام 2023 نجد أنها الأعلى منذ 10 أعوام، كما أنّها ارتفعت بِنِسبة 63% عن سنة 2022، حيث تمّ هدم 144 مُنشأة.

إضافة إلى ذلك، فقد قامت سلطات الاحتلال بِهدم 7 منازل عقابياً، والتي أدّت إلى تشريد 28 فرداً، 16 منهم أطفال. من الجدير ذِكره أن 59 مُنشأة هُدِمت بُعيد 7 أكتوبر.

كما قامت أطقم البلدية بتوزيع عشرات المخالفات على مبانٍ ومنشآت في مدينة القدس، كإجراءات عقابية للمجتمع المقدسي. طأما في سياق سحب الهويّات، فقد صادق الكنيست الإسرائيلي في تشرين الثاني بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون يُخوّل وزير الداخلية الإسرائيلي سحب هويات المقدسيين بحجة "خرق الولاء لدولة إسرائيل". حيث جاء هذا القانون كخطوة للالتفاف على قرار المحكمة العليا الإسرائيلية التي رفضت قرارات سابقة لوزير الداخلية بسحب الهويات من المقدسيين، ما دفع الائتلاف الحكومي للتعجيل بتشريع قانون جديد يسمح بما منعته المحكمة العليا. **سوف يُعرّض هذا القانون آلاف المقدسيين لسحب حقهم في الإقامة في المدينة.**

كما تعرض خلال 2023 أكثر من 2,612 مقدسياً بينهم 308 أطفال و128 امرأة للاعتقال، وقد أصدرت سلطات الاحتلال 143 أمر اعتقال إداري، و724 قرار إبعاد، منها 577 عن المسجد الأقصى. وقد خضع 308 من المقدسيين لعقوبة الحبس المنزلي بينهم أطفال.

وعلاوة على ذلك، منذ السابع من أكتوبر، تم منع جميع الفلسطينيين الذين يحملون بطاقة هوية قطاع غزة أو الضفة الغربية من دخول القدس، حتى للأغراض الطبية. هذا القيد أحدث تأثيرات كبيرة على اقتصاد المدينة والتجارة، حيث تم إيقاف السياحة تمامًا وتعاني المؤسسات التعليمية من شلل جزئي. بالإضافة إلى ذلك، واجه العديد من الفلسطينيين العاملين في القدس إنهاء عقودهم بسبب عرقيتهم.

ارتفاع نسبة الهدم بمقدار

↑ 63%

عن عام 2022

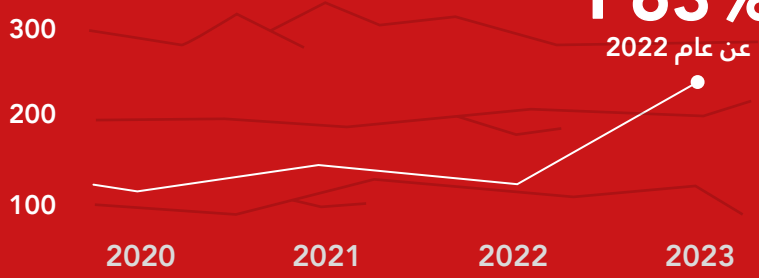

229

منزل ومنشأة تم هدمها

633

مواطن تم تشريده

41

شهيد في القدس

2,612 | 308 أطفال 128 نساء

مواطن تم اعتقاله في القدس

الوضع الداخلي الفلسطيني

اتسم الوضع الداخلي الفلسطيني خلال العام بمستوى من التوترات الناجمة عن عدم الاستقرار، سواء التحديات التي تفرضها الاجتياحات الإسرائيلية او تصعيد إرهاب المستعمرين واستمرار الخصومات الإسرائيلية من عائدات الضرائب التي تزيد من حجم العجز المالي الذي يمس بدوره بقدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها، وهو ما انعكس بالاضرابات القطاعية للسنة الثانية على التوالي، وخاصة في قطاعي التعليم والصحة، وكادت تلك الإضرابات تطيح بالعام الدراسي، ولوحظ خلال العام انتشار الاشاعات والأخبار المسربة حول تعديلات حكومية وشيكة.

ويعزو الكثيرون عدم الاستقرار الى الأسباب التالية:

- افشال حكومة الاحتلال للمشروع السياسي الذي تمثله السلطة وتصعيد الاقتحامات والضغط على الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال وانتشار غير مسبوق لإرهاب المستعمرين حتى قبل السابع من أكتوبر. وذلك منذ تنصيب أكثر الحكومات تطرفا وعنصرية في تاريخ الاحتلال.
- تآكل في شرعية السلطة، وهو ما بدأ بالتنامي منذ الغاء الانتخابات العامة في ربيع العام 2021، وغياب أي حوار جدي يفتح الآفاق للمشاركة السياسية وتجديد القيادات والهياكل التي شاخت، مع تراجع جهود مكافحة الفساد.
- سوء الأداء الحكومي وإطلاق وعود وبرامج كثيرة لم تفلح في كسب ثقة المواطنين.
- عدم وجود إرادة حقيقية لزيادة قدرات القضاء وتعزيز استقلاليته، وبعض الإضرابات، وهو ما أسهم الى حد كبير في زيادة الاختناق القضائي وبطء عملية التقاضي، مما زاد من احتقان الشارع وضعف سلطة القانون واللجوء الى أخذ القانون باليد وانتشار السلاح أو اللجوء الى الوسائل البديلة لحل النزاعات.

حصل تحسن في بعض المجالات، مثل إقرار الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وان لم يتم تفعيلها، وصدر عدد أقل من القرارات بقانون المثيرة للجدل، ورغم التراجع الكبير في ظاهرة الاعتقال على ذمة المحافظ بعد صدور قرار بعدم دستوريته، إلا أن الاعتقال على خلفية التعبير عن الرأي استمر، وهو ما يضعه في خانة الاعتقال السياسي، كما استمرت الشكاوى بوجود تعذيب والتحايل على تنفيذ قرارات المحاكم، وتراجع الحوار الحكومي مع المجتمع المدني بعد أن فقد الكثيرون الثقة في جدواه، بسبب استخدامه للعلاقات العامة دون قناعة لدى الحكومة بجوهره وضرورته.

كل ذلك قبل العدوان الواسع الذي اندلع في الربع الأخير من العام والذي فاقم من كافة المشكلات مع اتساع الاجتياحات وجرائم الإعدام خارج القانون وتنفيذ جرائم الهدم والتهجير القسري والقيود الشديدة على حرية الحركة والهجمات التي ينفذها المستعمرون، وتوسيع الاستيطان وشرعنة البؤر الاستيطانية، في ظل العجز عن مواجهتها.

عام تاريخي غير مسبوق في الحاجة للتدخلات القانونية

كما يظهر هذا التقرير، شهد عام 2023 مستوى غير مسبوق من الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الأساسية للفلسطينيين في المناطق المحتلة حتى قبل الحرب الأخيرة منذ أكتوبر.

وباعتقادنا أن السبب الرئيسي هو وجود الائتلاف الحاكم الأكثر تطرفا وعنصرية منذ انشاء دولة الاحتلال، وتولي بعض أكثر العنصريين فيها ملفات حساسة في العلاقة بالفلسطينيين، حولت المستوطنين من مجموعة ضغط الى سلطة عسكرية تتولى فعلا الحكم والسيطرة في الأراضي المحتلة.

انعكست الانتهاكات الاحتلالية على تزايد كبير في عدد الملفات التي وصلت الى مركز القدس وتحولت الى قضايا، حيث بلغ مجموع القضايا الجديدة التي تسلمها المركز خلال العام 837 قضية، منها 372 قضية في المناطق المصنفة ج في الضفة الغربية (علما أن عدد القضايا في النصف الثاني من العام وخاصة الربع الأخير قد انخفض بنسبة 35 بالمئة، بسبب القيود المفروضة على حركة المواطنين) ، مع هجمة غير مسبوقة على المساكن والمنشآت والأراضي وإرهاب ميليشيات المستوطنين، مقارنة ب 750 قضية جديدة عام 2022 والذي سجل أرقاما قياسية هو الآخر، وليرتفع عدد القضايا التي تعامل معها المركز الى 4,891 قضية مقارنة مع 4409 قضايا عام 2022.

4,891

قضية تعامل معها المركز

837

قضية جديدة تبناها المركز

372

قضية في المناطق المصنفة ج

جداول القضايا

	انواع القضايا		الملفات التي عولجت		القضايا المغلقة			قيد المتابعة
			جديدة	متراكمة	إيجاباً	سلباً	غير ذلك	
1	المصلحة العامة	المصلحة العامة (إسرائيل)	12	14	5	5	4	12
		المصلحة العامة (السلطة الفلسطينية)	2	4	1	0	1	4
2	الأراضي		48	107	1	3	0	151
3	مصادرة المعدات		27	23	25	0	0	25
4	اعتداءات المستوطنين		5	60	1	0	2	62
5	الهدم والترحيل	هدم المنازل في الضفة	278	1819	0	8	42	2047
		الهدم العقابي	2	0	0	0	1	1
		هدم المنازل في القدس	19	86	30	3	2	70
		هدم المنشآت زراعية	185	886	1	12	68	990
		الترحيل القسري	15	518	0	1	28	504
6	القدس	الحقوق الإجتماعية	43	262	14	1	5	285
		الحقوق الإقتصادية	12	12	13	0	0	11

انواع القضايا			الملفات التي عولجت		القضايا المغلقة			قيد المتابعة
			جديدة	متراكمة	إيجاباً	سلباً	غير ذلك	
7	حرية الحركة/ التصاريح		66		28			38
			43	23	9	3	16	
8	السفر		15		5			10
			12	3	2	0	3	
9	زيارة سجون		0		0			0
			0	0	0	0	0	
10	تصاريح القيادة في القدس		88		59			29
			79	9	57	1	1	
11	استرداد الجثامين		210		20			190
			39	171	20	0	0	
12	الحريات العامة (السلطة الفلسطينية)		52		0			52
			5	47	0	0	0	
13	قضايا متنوعة	قضايا متنوعة (إسرائيل)	20		12			8
			10	10	6	3	3	
		قضايا متنوعة (السلطة الفلسطينية)	1		0			1
			1	0	0	0	0	
14	مجموع التمثيل القانوني		4891		401			4490
			837	4054	185	40	176	
15	الخدمات القانونية (في القدس)		2026					
16	الاستشارات القانونية		2791 (1441 في القدس، و1200 في مناطق ج، و150 في مناطق ولاية السلطة)					

الوصول الى الجمهور

سعت تدخلات الوصول الى الجمهور التي نفذها المركز خلال العام 2023، الى تمكين التجمعات المستهدفة، ورفع الوعي العام للجمهور، وتعزيز المشاركة الفاعلة في القضايا العامة. حيث جمع المركز من خلال "مسح الاحتياجات" الذي شمل 55 تجمعا وقرية في المناطق المصنفة "ج" البيانات اللازمة لاعطاء المركز صورة واضحة عن ابرز الاحتياجات لهذه التجمعات والذي بنى المركز بناء عليها الخطط والتدخلات الاستراتيجية في هذا السياق.

اضافة الى ذلك، نفذ المركز خلال العام 2023، 69 ورشة عامة لرفع الوعي (30 في المناطق المصنفة "ج" و39 في القدس الشرقية)، و11 تدريب/ورشة تدريبية متخصصة (9 لمجموعات من قاعدة متطوعي المركز وشباب ناشطين في مجال حقوق الانسان، و2 لطلاب الحقوق في جامعة القدس) حيث تناولت التدريبات الاليات القانونية المتاحة لحماية حقوق الانسان ومواجهة الانتهاكات الاسرائيلية. هذا وتم تنفيذ ورشتين تدريبيتين متخصصتين للجان الحماية في قريتي قراوة بني حسان وجيوس لكيفية التعامل عند تلقي اوامر وقف العمل او اوامر الهدم، اضافة الى عقد 4 اجتماعات مع مجالس محلية لتطوير نظام والية احالة القضايا للمركز.

هذا واصدر المركز 6 مطبوعات توعوية، ونشر 152 منشورا بغرض رفع الوعي على مواقع التواصل الاجتماعي، وانتج 3 بودكاست. كما ونفذ المركز 8 جولات ميدانية (5 منها لمجموعات من قاعدة متطوعي المركز، و2 لمجموعات شبابية). اما فيما يتعلق بانتهاكات السلطة لحقوق الانسان نفذ المركز ورشتين توعويتين وجلسة طاولة مستديرة لنقاش التزامات السلطة بناء على المعاهدات والمواثيق الدولية التي قامت بالانضمام اليها.

حملة استرداد جثامين الشهداء والمحتجزين

وثقت الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء خلال عام 2023 احتجاز جثامين 98 شهيدا، أفرجت سلطات الاحتلال عن 22 منهم ومستمرة باحتجاز 76 آخرين، كما أفرجت عن 6 شهداء كانوا محتجزين منذ سنوات سابقة، أقدمهم الشهيد أشرف هلسة من بلدة السواحرة بالقدس المحتلة، والذي احتجز لقرابة العامين والنصف، كما يواصل الاحتلال احتجاز جثامين 186 شهيدا "بما فيهم الـ 76 المحتجزين منذ بداية العام"، منذ عودة سياسة الاحتجاز في أكتوبر من العام 2015، فضلا عن احتجاز جثامين 256 شهيدا في مقابر الأرقام، بمجموع بلغ 442 شهيدا محتجزا بين مقابر وثلاجات الاحتلال، من بين هؤلاء الشهداء 17 أسيراً قضى البعض منهم عشرات السنوات في سجون الاحتلال وبعد الأسر والاستشهاد تم احتجاز الجثمان، كما يحتجز 5 شهيدات و21 طفلا تقل أعمارهم عن 18 عاما.

وعلى صعيد آخر وبعد لقاءات ومشاورات تبنى المجلس الأعلى للشباب والرياضة تم إطلاق اسم "أقمار مش ارقام" على المخيمات الصيفية في كل انحاء الوطن، وعددها 62 مخيما.

وتم احياء فعاليات اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء بمؤتمر صحفي في مدينة نابلس ووقفة حملت توابيت الشهداء يوم السبت 27 آب، ويومي 29/28 آب شملت الوقفات المطالبة باسترداد جثامين الشهداء كافة المدن في الضفة الغربية وقطاع غزة كمان كان هناك وقفة في لبنان وندوة في السويد، كما رافق ذلك حملات عبر منصات التواصل الاجتماعي ونشر محتوى حول القضية. وفعالية ووقفة في مدينة نابلس، تضامنا مع أهالي الشهداء المتضررين من سياسة الهدم العقابي الذي ينفذها جيش الاحتلال.

التقرير المالي

في عام 2023، تمكن مركز القدس من الحفاظ على قاعدته التمويلية الحالية وتوسيع ميزانيته التشغيلية بما يتماشى مع سياسته الخاصة بالنمو المالي الخاضع للرقابة. وفيما يلي تفصيل للميزانية التشغيلية لمركز القدس حسب مصادر التمويل والجهات المانحة :

مصادر التمويل

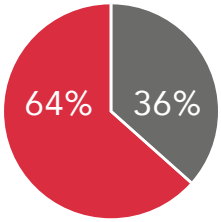

1,176,935$
تمويل المشاريع

674,541$
تمويل البرنامج الرئيسي

الجهات المانحة

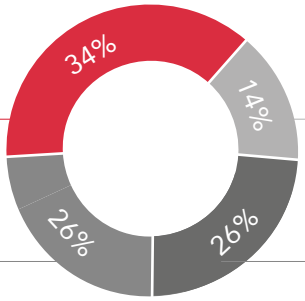

634,658$
منظمات متعددة الأطراف

265,266$
منظمات كنائسية

472,405$
مؤسسات دولية غير حكومية

479,146$
دول

إجمالي الميزانية التشغيلية

1,851,476$

يرجى العلم أن أجمالي الميزانية التشغيلية تتضمن منحة الاتحاد الاوروبي المتعلقة بتجمع المؤسسات الحقوقية المقدسية **(وهو تجمع يضم اربع مؤسسات حقوقية مقدسية يقودها المركز)**